بعض مرتكزات النظام العربى للمعلومات - أفكار أولية

الأستاذ الدكتور حشمت قاسم

أستاذ بقسم المكتبات والوثائق والمعلومات

كلية الآداب - جامعة القاهرة

تمهيد:

فى سياق الجهود الرامية لتنظيم تدفق المعلومات على المستوى العالمى، والتى ترجع بداياتها إلى عام ١٨٩٢م، نشأت فكرة ما يسمى الآن بالنظام الوطنى للمعلومات. وقد مرت هذه الجهود بسلسلة طويلة من التطورات، تبدأ بالتقاء المحاميين البلجيكيين بول أوتلية Paul Otlet وهنرى لافونتين Henri la Fontaine واتفاقهما على تأسيس المعهد الدولى للوراقة International Institute of Bibliography نواة مايسمى الآن بالإتحاد الدولى للتوثيق International Federation for Information and Documentation. وقد أدرك لافونتين وأوتليه أهمية وجود كشاف وراقى للإنتاج الفكرى العالمى فى العلوم والتقانة، وبدأ التخطيط لهذا الكشاف عام ١٨٩٢م، حيث كان يمثل فى نظرهما حجر الزاوية بالنسبة للسلام العالمى. كذلك أدرك المحاميان أهمية التعاون الدولى فى إنجاز مشروعهما الطموح. ومن هنا كانت دعوتهما لانعقاد أول مؤتمر دولى عن الوراقة، وعقد هذا المؤتمر عام ١٨٩٥م، وهو العام الذى شهد ميلاد المعهد الدولى للوراقة[1]. وعلى الرغم من تعثر تجربة الكشاف الوراقى العالمى للعلوم والتقانة، فقد هيأت جهود أوتليه ولافونتين الأذهان ومهدت السبيل لاستمرار السعى نحو تنظيم المعلومات على المستوى العالمى. ومن أبرز مظاهر هذا السعى تلك الأفكار التى طرحها الروائى والمؤرخ البريطانى ولز H. G. Wells فى كتابه World Brain، ومؤتمرات الباجواش Pugwash الدولية حول العلم والعلاقات الدولية، ومشروع وايز World Information Synthesis and Encyclopedia (WISE) الرامى إلى وجود تجمع موحد للمعلومات على المستوى العالمى، ثم مشروع النظام الدولى للمعلومات العلمية المعروف بإسم اليونيسست UNISIST الذى يحظى برعاية كل من اليونسكو والمجلس الدولى للإتحادات

العلمية[٢]، وغير ذلك من المشروعات القطاعية أو التخصصية التى ترعاها المنظمات الدولية، الحكومية منها وغير الحكومية، والتى تغطى الإنتاج الفكرى فى موضوعات بعينها. يضاف إلى ذلك تلك المشروعات والبرامج التى يتبناها الإفلا IFLA (الإتحاد الدولى للجمعيات والمؤسسات المكتبية International Federation of library Associations and Institutes) كالضبط الوراقى العالمى Universal Bibliographic Control (UBC) والإتاحة العالمية للمطبوعات Universal Availability of Publications (UAP). وتعتمد كل هذه النظم والبرامج والمشروعات الدولية على مدى متانة البنى الأساسية لنظم المعلومات الوطنية.

هذا هو السياق الذى نشأت فيه فكرة النظام الوطنى للمعلومات. هذه الفكرة التى تعهدتها اليونسكو بالرعاية، وعملت على حث الدول الأعضاء على وضعها فى حيز التنفيذ، متعاونة فى ذلك مع المنظمات الدولية الأخرى. وقد ارتبطت بهذه الفكرة مجموعة من المفاهيم الأساسية حول طبيعة النظام الوطنى للمعلومات، ومقومات هذا النظام ومكوناته، والإرتباط الوثيق بين المعلومات والتنمية، والتخطيط للمعلومات على المستوى الوطنى، والسياسة الوطنية للمعلومات، والإستراتيجيات والأولويات الوطنية للمعلومات... إلى آخر ذلك مما يؤكد أهمية المعلومات كمورد، والطابع الإجتماعى لظاهرة المعلومات، وضرورة إرتباط قنوات تدفق المعلومات بظروف المجتمع. ونتناول فى هذه الصفحات مفهوم النظام العربى للمعلومات، ثم نسجل بعد ذلك بعض الملاحظات حول واقع هذا النظام، نتبعها ببعض الأفكار الأولية حول بعض مرتكزات القطاع الوثائقى فى هذا النظام على أمل أن تحظى هذه المرتكزات بما تستحق من درس يكفل سلامة أسس التنفيذ. وتشمل هذه المرتكزات خمس مؤسسات تستلزم تضافر الجهد العربى، حيث يعم نفعها الوطن العربى كله، ومن ثم فإن تبعاتها ينبغى أن تكون عربية. وتشمل هذه المؤسسات: المؤسسة العربية لتطوير النظم، والمورقة العربية، والمؤسسة العربية لخدمات إسترجاع المعلومات، والمركز العربى للإمداد بالوثائق، والمركز العربى للترجمات العلمية.

١. النظام العربي للمعلومات:

١/١ مفاهيم أساسية:

نظام المعلومات، كما نعلم، هو مجموع الموارد البشرية والمادية، والتدابير والتجهيزات والقنوات والأنشطة والعمليات والإجراءات التى تكفل تدفق المعلومات فى مجتمع ما. وهذا النظام، رغم حداثة التسمية، قائم منذ بدأ الإنسان يعى ما حوله ويعمل على تحقيق التواصل مع أخيه الإنسان. وحيثما يلتقى إثنان يتجاذبان أطراف الحديث فى أى موضوع كان، ينشأ نظام للمعلومات. وهذا النظام قائم فى جميع المجتمعات، وهو بالنسبة للمجتمع بمثابة الجهاز العصبى فى الكائن الحى، نظرا لإرتباط المعلومات بجميع مجالات ومستويات النشاط البشرى. وكما اختلفت صور هذا النظام على مر العصور نتيجة لتطور ما يسمى الآن بتقنيات المعلومات، فإن هذه الصور تختلف الآن

من مجتمع إلى آخر، تبعا لاختلاف الظروف الطبيعية والبيئية والإجتماعية والإقتصادية والتعليمية والثقافية واللغوية والسياسية... إلى آخر ذلك من العوامل المؤثرة فى إنتاج المعلومات ونشرها وإستثمارها. ويشمل نظام المعلومات مقومات وأنشطة إنتاج المعلومات، فضلا عن قنوات النشر على اختلاف مستوياتها، والمرافق التى تضطلع بمهام تجميع أوعية المعلومات وتجهيزها وتيسير سبل الإفادة منها، والتى أسماها رانجاناثان مؤسسات الذاكرة الخارجية، كما يشمل أيضا المستفيدين من المعلومات، وأوجه الإفادة من هذا المورد. ومن الطبيعى أن يرتبط مجال النظام ومداه بحدود مجتمعه وعلاقاته. ويمكن لهذا المجتمع أن يكون إحدى الهيئات أو المؤسسات، أو أحد التخصصات، أو إحدى المهن، أو إحدى الدول (النظام الوطنى) أو مجموعة من الدول التى تجمعها أو توحد بينها بعض العوامل الجغرافية أو الحضارية أو الثقافية أو اللغوية أو العقائدية... إلى آخر ذلك من الخصائص المشتركة، إلى أن نصل إلى النظام الدولى الذى يمارس نشاطه من خلال مجموعة من النظم الفرعية، الوطنية والإقليمية، فضلا عن النظم الموجهة موضوعيا كالنظام الدولى للمعلومات الزراعية، والنظام الدولى للمعلومات الطبية... والنظم الموجهة نوعيا كالنظام الدولى لمعلومات براءات الإختراع، والنظام الدولى لمعلومات وثائق المواصفات القياسية. ووفقا لأنواع قنوات تدفق المعلومات تنقسم النظم إلى فئتين؛ نظم وثائقية ونظم غير وثائقية. وتعتمد النظم الوثائقية على الأوعية القابلة للإستنساخ، ومن ثم التداول والتجميع والتنظيم والإختزان والإسترجاع، أيا كان الشكل المادى لهذه الأوعية، أو التقنية المستخدمة فى إنتاجها. أما النظم غير الوثائقية فتعتمد على الإتصالات الشفوية. والتكامل قائم بين النظم الوثائقية والنظم غير الوثائقية، إلا أننا نهتم فى هذا السياق بالنظم الوثائقية، ففى نطاقها تقع مجموعة الركائز موضوع اهتمامنا فى هذه الصفحات.

وإذا كان النظام الوطنى للمعلومات هو المسئول عن التدفق المناسب للمعلومات على المستوى الوطنى، فإن الخطوة الأولى نحو تطوير هذا النظام هى وضع سياسة وطنية للمعلومات تحدد أولويات المجتمع فى مجالات الإفادة من المعلومات، وخدمات المعلومات، وإنتاج المعلومات ونشرها، فضلا عن استراتيجية تنفيذ هذه السياسة. وتتسم السياسة الوطنية للمعلومات بالدينامية، ومن ثم الحاجة إلى المراجعة المستمرة استجابة لما يمكن أن يطرأ على الموقف من تغيرات. وتتطلب هذه المراجعة المستمرة وجود مؤسسة وطنية قادرة على رصد التغيرات واقتراح سبل التعامل معها. وهذه المؤسسة، أيا كان اسمها، هى السلطة العليا التى نصت إحدى توصيات دراسة جدوى اليونيسست على إنشائها، للإضطلاع بمسئوليات التخطيط والتنسيق والمتابعة والتوجيه فى كل ما يتصل بالمعلومات على المستوى الوطنى[٣].

٢/١ من النظام الوطنى إلى النظام العربى للمعلومات:

يشكل النظام الوطنى للعلومات نظاما فرعيا فى النظام العالمى، كما يمكن أن يشكل نظاما فرعيا

فى النظام القومى أو الإقليمى. ومن الخطأ أن نتصور إمكان قيام نظام قومى عربى للمعلومات فى غياب النظم الوطنية القوية الفعالة. ولم تتوافر بعد أبسط مقومات هذه النظم، ومن ثم فإن فعاليتها لم تتأكد فى الغالبية العظمى من الدول العربية. فالدول التى تتوافر بها المقومات البشرية تفتقر إلى المقومات المادية وربما أيضا المقومات الإدارية والتنظيمية، وتلك التى توافرت لها الموارد المادية تفتقر إلى الموارد البشرية. ويمكن لمثل هذه العوامل أن تؤدى، فى الظروف الطبيعية، إلى تغذية الإتجاه نحو التعاون وتضافر الجهود والإعتماد المتبادل. إلا أن شيئا من ذلك لم يتحقق، بل إن الظروف الراهنة للنظام العربى لا تفسح مجالا يذكر للتفاؤل. فمؤسسات العمل العربى العلمى والثقافى والإقتصادى والإجتماعى... تتقاذفها أعاصير المغامرات السياسية. ومنها ما أصيب بالشلل التام وقليل منها ينتظر. وتقتضى أبسط مظاهر الوعي التسليم بأن مرد هذا كله إلي طغيان الأمية المعلوماتية علي جميع المستويات. ولاننسي أن من بين أهداف النظام الوطني للمعلومات محو الأمية المعلوماتية وتوفير ضمانات الإستثمار الأمثل للمعلومات.

هذا، ولا يمكن لهذه الغيوم أن تسلمنا لليأس أو تثنينا عن عزمنا، أو تنسينا التزامنا نحو مجتمعنا ومجال اهتمامنا والرسالة التى ينبغى أن نحملها. وعلى عكس ما تمارس فى وطننا العربى، فإن السياسة ينبغى أن تعمل دائما على تحقيق الرفاهية والحياة الآمنة الكريمة للشعوب، ووسيلتها فى ذلك المعلومات. فلاديمقراطية ولا مشاركة إيجابية ولا إبداع ولا أمن ولا إستثمار ولا تنمية في أى مجال في غياب نظم وطنية فعالة للمعلومات. وسوف نلح ولن نمل التكرار حتى تصل الرسالة إلى كل من ينبغى أن تصل إليه. ونحن على ثقة من أنها سوف تصل فعلا، وسوف تكون هناك نظم وطنية للمعلومات فى الدول العربية، ومن مجموع هذه النظم، إذا ما توافرت مقومات التنسيق والتكامل، يتشكل النظام العربى للمعلومات. وهناك فى إطار هذا النظام العربى مجالات وأنشطة وخدمات تتكفل بها النظم الوطنية، وأنشطة وخدمات تستلزم طبيعتها وظروفها النظر إليها فى المستوى العربى القومى. ومن بين هذه الأخيرة مجموعة المرافق والمؤسسات التى تحظى بالاهتمام فى هذه الصفحات.

وحتى لا نكون كمن يحاول إعادة اختراع العجلة فإننا لن نتعرض هنا لمقومات الوحدة فى مجتمعنا العربى، وإن الإيمان بقوة هذه المقومات أحد العوامل المؤثرة فى معالجتنا لمرتكزات النظام العربى للمعلومات. والإتجاه نحو التخطيط وتنظيم المعلومات على المستوى القومى ليس بدعا فى الوطن العربى، وإنما سبقتنا إليه مجتمعات إقليمية أخرى، أقل حظا فى مقومات الوحدة والتجانس إلا أنها تبدو حتى الآن أكثر وعيا بالمصالح المشتركة وأكثر حرصا على خدمة هذه المصالح. ومن بين هذه المجتمعات دول أوربا بوجه عام، والدول الإسكندناقية، ودول أمريكا اللاتينية، ودول جنوب شرقى آسيا، على سبيل المثال لا الحصر. وقد بلغت النظم والبرامج الإقليمية مراحل متقدمة فى التنسيق وتضافر الجهود وتقاسم الموارد وتبادل

المنفعة، وإتساع مجال النشاط، وإستثمار تقنيات المعلومات، كما أثمرت ممارساتها بعض الخبرات التى يمكن الافادة منها، حيث تشكل هذه الخبرات جزءا من الرصيد الفكرى لمجال تنظيم المعلومات[٤،٥].

٢ ـ بعض خصائص النظام العربي للمعلومات:

نود أن نؤكد أننا ننطلق فى هذا العمل وغيره من إقتناع بمفهوم واسع للمعلومات يتجاوز الحدود التنظيمية والتقنية، ويؤكد تنوع المعلومات وتفاوت مستوياتها وتعدد صورها واختلاف أطوارها، ويوطد أواصر ارتباطها بشتى مناحى حياتنا على المستوى الفردى والإجتماعى، ويعتبر القدرة على إنتاجها وتسجيلها وتجهيزها وإستثمارها أهم ما يميز الإنسان عن غيره من المخلوقات. وعلى ذلك فإن النظام العربى للمعلومات قائم فعلا، وكل ما هنالك أنه بحاجة إلى تطوير يمكنه من مواكبة مستجدات العصر ومواجهة تحدياته. وتتمثل المستجدات فى تدفق فيضان أوعية المعلومات وما يصاحب هذا الفيضان من مظاهر تشتت الإنتاج الفكرى، فضلا عن التطورات المتلاحقة فى تقنيات المعلومات. أما التحديات فمصيرية بكل معانى الكلمة، ومن الصعب حصر مصادرها ومجالاتها فى هذا السياق، وهى فى مجملها تؤكد إلحاح الحاجة إلى تحقيق الإستثمار الأمثل لثروة المعلومات، بل النظر فى جميع قضايانا ومشكلاتنا بمنظور معلوماتى. ويمكن لتطوير النظام العربى للمعلومات أن يتحقق بتوضيح معالم السياسات، وترتيب الأولويات، وإعادة النظر فى بعض الممارسات، ورأب الصدع فى بعض القطاعات ودعم بعض المقومات وتنشيط بعض العناصر والمكونات، وإزالة بعض الحواجز والمعوقات... إلى آخر ذلك من جهود التشخيص والتطوير الرامية إلى دعم مظاهر القوة وعلاج مواطن الضعف والقصور. ونرجو أن يكون لجهدنا هذا دوره فى هذا الإتجاه. ولا ندعى هنا القدرة على تشخيص علل النظام العربى للمعلومات، أو تقديم العلاج الناجع لأمراض هذا النظام، ولكننا نركز على بعض العناصر الفرعية التى نراها جديرة بالاهتمام. وتستند هذه النظرة إلى حصيلة معايشة قضايا المعلومات فى الوطن العربى ومتابعة مجريات الإهتمام بتنظيم المعلومات على المستوى العالمى. وغاية ما نطمح إليه فى هذا السياق الدعوة إلى التفكير.

واعتمادا على المعايشة نسجل بعض الملاحظات العامة حول واقع النظام العربى للمعلومات. والإرتباط وثيق بين عناصر هذه الملاحظات وبعضها البعض لأننا ببساطة نتعامل مع نظام متكامل.

٢/١ غياب السياسات:

على الرغم من مشاركة بعض الخبراء العرب فى جهود اليونسكو التى أسفرت عن بلورة مشروع النظام الوطنى للمعلومات فى بداية السبعينيات، وتوافر بعض الوثائق الأساسية للتخطيط الوطنى للمعلومات، باللغة العربية، منذ بداية الثمانينيات، وجهود بعض المنظمات العربية فى حث الدول الأعضاء على النظر فى قضايا المعلومات فى إطارها التكاملى على المستوى الوطنى، فإن الدول العربية

التى إتخذت خطوات إيجابية فى هذا السبيل لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة. والسياسة الوطنية للمعلومات، ببساطة، هى مجموعة المبادئ والأسس التى تحكم موقف المجتمع من المعلومات كعامل مؤثر فى جميع مجالات التنمية، وما يرتبط بهذه المبادئ من أهداف وأولويات وإستراتيجيات، وبرامج ومشروعات، وما يتطلبه كل ذلك من تشريعات وموارد وإمكانات[٦]. ويتطلب وضع مثل هذه السياسة بما يتفق وظروف المجتمع وأولوياته وتحدياته وإمكاناته، إجراء سلسلة من الدراسات التحليلية لمختلف حلقات دورة المعلومات فى المجتمع. ويؤدى وجود هذه السياسة إلى ضمان الإطراد فيما يتخذ من قرارات، كما أن توافرها على المستوى الوطنى هو الخطوة الأولى نحو السياسة القومية العربية للمعلومات، لأن هذه السياسة العربية ينبغى أن تضع فى إعتبارها ظروف كل دولة عربية وإمكاناتها وإحتياجاتها لتحقيق التنسيق والتكامل.

٢/٢ تدنى موقع المعلومات على سلم الأولويات:

سواء على المستوى القومى أو على المستوى الوطنى أو على المستوى المؤسسى فى داخل الدولة، فإن المعلومات بوجه عام، قلما تظهر كأحد المكونات الأساسية للنشاط. وإن ظهرت فإن الاهتمام بها لا يتجاز حدود القول إلى الفعل. وننسى فى خضم مشاغلنا وتحدياتنا أن المعلومات عنصر أساسى فى أى نشاط، وأنها المورد الذى بدونه لا يمكن إستثمار أى مورد آخر؛ فننسى على سبيل المثال أن الإنتاج من أجل التصدير ينبغى أن يسبقه التعرف على الاسواق المحتملة، من حيث حجمها وظروفها واهتماماتها ومعاييرها... إلى آخر ذلك مما يمكن أن ينعكس على الإنتاج من حيث مواسمه وحجمه ومواصفاته. وكذلك الحال فى أى قرار فى أى مجال وعلى أى مستوى من المستويات. ويعنى تقدم المعلومات على سلم الأولويات، فى أى سياق سيادة أسلوب الإدارة بالمخاطرة المحسوبة، فى مقابل الإدارة بالتجربة والخطأ.

٣/٢ ضعف البنى الأساسية:

مازالت عناصر البنى الأساسية للمعلومات قاصرة إلى أبعد الحدود فى غالبية الدول العربية. ويقصد بعناصر البنى الأساسية هنا المقومات الأساسية لنظام المعلومات، بدءا بمقومات إنتاج المعلومات، ومقومات النشر والإتصال، والمرافق التى تمثل همزة الوصل بين موارد المعلومات والمستفيدين منها، والتى تتولى مهام التعريف بالإنتاج الفكرى، وتجميع هذا الإنتاج وتنظيمه وإختزانه وحفظه وتيسير سبل الإفادة منه، وتشمل المرافق الوراقية، والمكتبات على إختلاف أنوعها. كما تشمل هذه البنى الأساسية مجتمع المسفيدين ومدى إستعداده لإستثمار المعلومات، وإتجاهاته نحو موارد المعلومات وخدمات المعلومات. ويمكن لضعف البنى الأساسية، فى بعض الدول العربية التى تتمتع بوفرة فى الموارد المادية، أن يكون مرده إلى غياب الأولويات المدروسة. حيث يمكن لغياب هذه الأولويات أن يؤدى إلى الإهتمام بقمة الهرم على حساب القاعدة؛ فتحظى مراكز المعلومات المتخصصة مثلا بالنصيب الأكبر من الموارد

والجهود على حساب المكتبات المدرسية والمكتبات العامة، أو توجه الإستثمارات نحو قنوات المعلومات المرئية فى مجتمع لا تقل فيه نسبة الأمية الهجائية عن السبعين بالمئة. ويحتاج دعم البنى الأساسية، فضلا عن الموارد المالية، إلى الصبر والجلد والمثابرة. كما أن عائد هذا الدعم عادة ما يكون بطيئا، إلا أنه يشكل الأساس الذى لا يمكن بدونه أن يرتفع بناء.

٢/٤ الأمية المعلوماتية:

الأمية المعلوماتية نتيجة طبيعية لضعف عناصر البنى الأساسية للمعلومات. وهى لا تقتصر، كما يصورها البعض، على عجز المستفيدين عن التعامل مع تقنيات المعلومات بوجه عام والحاسبات الإلكترونية بوجه خاص، وإنما تشمل عجز المستفيد المحتمل عن التعرف على مدى حاجته إلى المعلومات، والتعبير عن هذه الحاجة، وتحديد المصادر المحتملة لتلبية هذه الحاجة، وكيفية التعامل مع هذه المصادر، أيا كان شكلها، للوصول إلى ما يحتاج إليه. ورغم تنوع فئات من يعانون الأمية المعلوماتية وتفاوت مستوياتهم، فإن غياب الدور التربوى للمكتبات المدرسية وراء انتشار هذه الظاهرة. ومظاهر الأمية المعلوماتية ماثلة بوضوح فى المجتمع العربى فى المغامرات السياسية غير المحسوبة والقرارات المتضاربة، وفى أداء الباحثين والدارسين والطلاب، وفى سلوك الإنسان العادى. ويؤدى انتشار هذه الظاهرة إلى انخفاض مستوى فعالية الإفادة من مرافق المعلومات اذا ما توافرت وخدمات المعلومات. ويمكن لمرافق المعلومات أن تعمل على التخفيف من حدة الأمية المعلوماتية بتدريب المستفيدين وتنمية مهارات التعامل مع مصادر المعلومات وخدمات المعلومات.

٢/٥ قصور الموارد البشرية:

يعانى المجتمع العربى بوجه عام من القصور الكمى والنوعى فى الموارد البشرية القادرة على إدارة مرافق المعلومات وتقديم خدمات المعلومات بما يتفق وظروف العصر وتحدياته. فعلى الرغم من تعدد أقسام ومعاهد المكتبات فى الغالبية العظمى من الدول العربية، فضلا عن تعدد أقسام الحاسبات الإلكترونية وتقنيات المعلومات، فإن مخرجات هذه الأقسام والمعاهد لا تفى كما ونوعا باحتياجات المجتمع العربى من المكتبيين وإختصاصيى المعلومات. ومن حيث الكم فإن عدد هذه الأقسام والمعاهد أقل مما يمكن أن يفى بحاجة المجتمع. وهناك دول عربية تفتقر إلى مثل هذه الأقسام والمعاهد كلية، كما أن تحديد أعداد الدارسين بهذه المعاهد والأقسام لا يرتبط بتقدير واع لاحتياجات المجتمع الفعلية. أما من حيث النوع فإن الغالبية العظمى من هذه الأقسام والمعاهد قد نشأت دون توافر الحد الأدنى من مقومات التدريس والتدريب. كنا أن ارتباطها بكليات الآداب فى معظم الأحيان، والعلوم الإجتماعية فيما ندر، ينعكس على نوعيات الدارسين، ومن ثم على المقررات الدراسية. ولم تعد هذه المقررات الدراسية الحالية تمثل عناصر التكوين الأساسى لإختصاصيى المعلومات. يضاف إلى ذلك التركيز على برامج المرحلة الجامعية الأولى. ولا يكفل هذا التركيز فرصة الإهتمام بالأساس التخصصى الموضوعى، حيث تكون الأولوية للجوانب المهنية.

وإذا اتسع المجال لبعض عناصر التكوين العلمى والمنهجى، كعلم اللغة وعلم النفس والإدارة والإحصاء والرياضيات، فإن الأمر لا يتعدى المقدمات بل القشور التى لا تسمن ولا تغنى من جوع. ومجال المعلومات، كما نعلم، مجال متشابك متعدد الإرتباطات، كما أن الجوانب التطبيقية لهذا العلم تتطلب تنوعا فى الخبرات والتقنيات، فضلا عن تنوع مستويات الإلتزامات والممارسات، بدءا من المسئولين عن المكتبات المدرسية بتكوينهم المهنى والتربوى، والمسئولين عن المكتبات العامة بتكوينهم المهنى والإجتماعى والإدارى، والعاملين بالمكتبات الجامعية ومكتبات البحث ومراكز المعلومات بتكوينهم الموضوعى والمهنى والإدارى، فضلا عمن يتحملون مسئولية تنمية المعرفة فى المجال بتكوينهم العلمى والمنهجى... إلى آخر ذلك من فئات العاملين فى المجال بشقيه النظرى والتطبيقى. ومعاهد المكتبات بنظمها وإمكاناتها الحالية عاجزة عن المساهمة فى تنمية الموارد البشرية بما يتفق وطبيعة مجال المعلومات وإتجاهات تطوره. فهذه المعاهد لكى تحقق الأهداف المرجوة بحاجة إلى دعم مواردها البشرية والمادية، فضلا عن المرونة التى تكفل لها إدارة برامجها بما يتفق وطبيعة المجال واحتياجات المجتمع، ومن ثم تنوع التخصصات وتعدد القنوات والمسارات وتفاوت المستويات.

٦/٢ ضياع معالم الكيان المهنى:

كلنا يدرك أهمية التنظيمات والمؤسسات المهنية من جمعيات وإتحادات فى دعم مقومات المجال المهنى، وتحديد معالمه، ورعاية تطوره، بإتاحة فرص التواصل بين من ينتمون إليه لتبادل الأفكار، وتنمية المواقف والإتجاهات، وتنمية اللغة المشتركة، وإقرار المعايير وإرساء القيم المهنية، ووضع الدساتير الأخلاقية، ومتابعة الإلتزام بها... إلى آخر ذلك من عناصر الكيان المهنى. وعلى الرغم من وجود جمعيات المكتبات والمعلومات فى بعض الدول العربية، ونشأة الإتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، فضلا عن العديد من جمعيات تقنيات المعلومات، فإن المهنة لم تتحدد معالمها بعد، ولم تحظ بالإعتراف الذى يؤهلها للإضطلاع بمسئولياتها، سواء على المستوى الوطنى أو المستوى العربى. ويتحمل غياب الكيان المهنى القوى الفعال مسئولية الكثير من علل النظام العربى للمعلومات. وليس من الضرورى أن يستند هذا الكيان المهنى إلى جهود جمعية واحدة أو إتحاد واحد، وإنما يمكن أن تتعدد الجمعيات والإتحادات. ولا بأس من هذا التعدد المرتبط بتنوع المنطلقات، طالما كان الهدف المشترك محدد المعالم. والتنوع الواعى هو أساس التجانس والإنسجام فى مجال المعلومات. وذلك على عكس ما تمارسه بعض الفصائل أو الشراذم المتنافرة المتناحرة. ويمكن الإفادة فى هذا الصدد من تجارب وخبرات مجتمعات أخرى سبقتنا فى مضمار التنظيم المهنى لمجال المعلومات، ولا نصفها الآن إلا بأنها أحسن حالا مما نحن عليه؛ ففى عام ١٨٧٦ أنشئت الجمعية الأمريكية للمكتبات لترعى المهنة بكل جوانبها. وفى عام ١٩٠٩ إنشق عدد من المكتبيين وأسسوا جمعية المكتبات المتخصصة، وفى عام ١٩٣٧ تأسس المعهد الأمريكى للتوثيق لتشجيع إستخدام التقنيات

الحديثة فى التعامل مع أوعية المعلومات، وهو المعهد الذى تغير إسمه إلى الجمعية الأمريكية لعلم المعلومات عام ١٩٦٨. ثم توالت بعد ذلك الجمعيات والإتحادات والمؤسسات المهنية التى تهتم بقطاعات بعينها تخدم قضايا المعلومات. وفى بريطانيا تأسست جمعية المكتبات عام ١٨٧٧. وفى عام ١٩٢٤ أسس مجموعة من المهتمين بالبحث فى الفلزات جمعية المكتبات المتخصصة ومراكز المعلومات، والتى تعرف الآن بإسم الأزلب Aslib حيث حل الإسم الإستهلالى محل الإسم الأصلى الكامل. وفى عام ١٩٥٨ أسس مجموعة من إختصاصيى المعلومات العاملين فى العلوم والتكنولوجيا معهد علماء المعلومات[٣]، ثم توالت بعد ذلك الجمعيات والإتحادات التى تسهم فى تناغم تام فى إثراء المهنة وتطورها.

فلا بأس إذن من تعدد المؤسسات المهنية على المستوى الوطنى أو المستوى العربى، بشرط أن يكون الهدف المشترك واضحا، وكذلك مظاهر الاختلاف فى سبل تحقيق هذا الهدف. فنحن لا نعمل فى فراغ وإنما فى ظل نظام متكامل، وفى بلاط صاحبة الجلالة المعلومات متسع لكل قادر على العطاء، مدرك لحدوده مقدر لدور الآخرين. وبعبارة أخرى، فإن فى مجال المعلومات متسع لجمعيات المكتبات والحاسبات الإلكترونية وتقنيات المعلومات، وعلم اللغة وعلم النفس والإحصاء وبحوث العمليات، فضلا عن المنطق وتحليل النظم والرياضيات، بالإضافة إلى التربية والإتصال الجماهيرى وإجتماعيات المعرفة... إلى آخر ذلك من التخصصات التى تنضوى الآن تحت لواء ما وراء علم المعلومات. وأرجو أن يكون فى التواريخ الواردة فى الفقرة السابقة ما ينبهنا إلى مدى تخلفنا ويدفعنا لمواصلة السعى لتعويض ما فاتنا.

٧/٢ ضعف الإسهام العلمى العربى:

هناك ثلاثة طرق أساسية لقياس حجم النشاط العلمى فى أى مجتمع، وهى عدد الباحثين، ومقدار ما ينفق على البحث العلمى، وكم ما ينشر من إنتاج فكرى[٧]. ومعطيات الواقع بالنسبة لهذه المقاييس الثلاثة فى الوطن العربى قاصرة إلى أبعد الحدود. فبالنسبة لعدد الباحثين لا يوجد من المعطيات ما يكفل الخروج بصورة متكاملة تمثل الواقع فى الوطن العربى وتربط عدد الباحثين ببعض العناصر والمتغيرات الإجتماعية الأخرى كعدد السكان مثلا. وكل ما هنالك حقائق متفرقة عن الوضع فى مصر منذ أكثر من عقدين[٨]. أما بالنسبة للإنفاق على البحث العلمى فهناك بعض حقائق حول نصيب البحث العلمى من إجمالى الدخل الوطنى فى بعض الدول العربية، إلا أن هذه النسب لا تعنى شيئا فى غياب حقائق إجمالى الدخل الوطنى وأوجه إنفاق مخصصات البحث العلمى. والإنتاج الفكرى كما نعلم هو المرآة التى تنعكس على صفحتها صورة النشاط العلمى للمجتمع. وفضلا عن قصور نظام الضبط الوراقى الذى يمكن من خلاله تتبع عناصر الصورة فى الوطن العربى، يعانى الإنتاج الفكرى العربى من التشتت الجغرافى لا فى حدود الوطن وإنما خارج هذه الحدود. وهناك أكثر من محاولة للتعرف على كم الإنتاج الفكرى العربى[٩، ١٠]، إلا أن نتائج هذه المحاولات تتسم بالقدم فضلا عن التركيز

على قطاعات نوعية أو تخصصية بعينها من الإنتاج الفكرى.

وفضلا عن التشتت الجغرافى يعانى الإنتاج الفكرى العربى فى الداخل والخارج من التشتت اللغوى. وإذا كان الدافع وراء النشر خارج الحدود هو عدم قدرة منافذ النشر الوطنية والقومية على استيعاب إنتاج الباحثين، فإن إستخدام اللغات الأجنبية على حساب العربية فى النشر بالداخل والخارج يرجع إلى حرص الباحثين على اتساع مجال نشر أعمالهم. ويقدم تحليل الإستشهادات المرجعية مقياسا موضوعيا للحكم على نوعية الإنتاج الفكرى. ولم يطبق هذا المقياس على الإنتاج الفكرى العربى إلا فى أضيق الحدود إعتمادا على بيانات كشاف الإستشهاد المرجعى فى العلوم SCI وكشاف الإستشهاد المرجعى فى العلوم الإجتماعية SSCI، وقد إنتهت التحليلات إلى تدنى مستوى الإنتاج الفكرى العربى على المستوى العالمى (٩، ١١). وعلى ذلك فنحن بحاجة إلى إعادة النظر فى سياسات النشر العلمى وممارساته على ضوء مقومات العمل على توفير ضمانات الجودة وخدمة أهداف الإتصال العلمى الفعال على المستويين العربى والعالمى. ويستلزم ذلك بالطبع دعم المقومات المادية والبشرية للبحث العلمى، بما يتناسب وحجم الوطن العربى من الناحيتين الجغرافية والسكانية، واضعين فى الإعتبار دور العلم فى موازين القوى فى عالمنا المعاصر.

٨/٢ محنة العربية:

اللغة ـ كما نعلم ـ عنصر حيوى فى نظام الإتصال. ومن مظاهر الخلل فى النظام العربى للمعلومات غياب الدور الفعال للغة العربية. وقد أدت إلى هذا الغياب عوامل عدة يأتى فى مقدمتها نظام التعليم على اختلاف مستوياته. فاللغة العربية لم تعد تدرس كما ينبغى فى مراحل التعليم قبل الجامعى، كما أنها لا تمارس دورها فى التعليم الجامعى لأنها لم تعط الفرصة كاملة، حيث تخلت عن مكانتها للغة الإنجليزية فى معظم تخصصات العلوم والتكنولوجيا، وإنحصر مجالها فى الإنسانيات والعلوم الإجتماعية. وليس فى نيتنا المشاركة فى الجدل الدائر حول استعمال العربية فى التعليم الجامعى على اختلاف مستوياته، وإنما نود أن نؤكد أن المصطلح هو معيار المفاضلة بين العربية وغيرها فى هذا السياق، وهناك فجوة معجمية بين العربية واللغات الأوسع إنتشارا فى الإنتاج الفكرى. وهذه الفجوة للأسف فى إتساع مطرد نتيجة للتطورات العلمية والتكنولوجية المتلاحقة وما يصاحبها من مصطلحات جديدة، من ناحية، وعجز المجتمع العلمى العربى عن مواكبة هذه التطورات وقصور أساليب وآليات مجامع اللغة العربية فى رصد المصلحات ووضع المقابلات من ناحية أخرى. وطالما كانت القضية قضية مصطلح فإن النظام اللغوى القادر على تقديم المصطلح المناسب فى الإنسانيات والعلوم الإجتماعية قادر أيضا على تقديم المصطلح المناسب فى العلوم والتكنولوجيا. وهذا الاختلاف فى موقف العربية فى كل من الفئتين من الموضوعات راجع إلى اختلاف موقف المجتمع العلمى العربى المعاصر؛ فهذا المجتمع منتج بقدرٍ فى الإنسانيات

والعلوم الإجتماعية متلقٍ إلى أبعد حد فى العلوم والتكنولوجيا.

وهناك إرتباط وثيق بين السلوك اللغوى فى التعليم الجامعى والسلوك اللغوى فى النشر بوجه عام والنشر العلمى بوجه خاص. وإذا تصور الطالب العربى فى أى من مجالات العلوم والتكنولوجيا أن استيعاب درسه بالإنجليزية أيسر من إستيعابه بالعربية فهو واهم، وإلا ما وصفت العربية باللغة الأم. وإذا تصور الباحث العربى فى أى من هذه المجالات أن التعبير عن فكره بالإنجليزية مثلا أيسر من التعبير بالعربية فهو واهم أيضا، لأنه فى واقع الأمر يفكر بالعربية. وإذا كان الدافع وراء استعمال اللغات الأجنبية فى النشر الحرص على إتساع دائرة الإتصال العلمى فإن هناك أساليب أخرى تكفل هذا الإتساع رغم إستعمال العربية لأن اللغة ليست العامل الوحيد، وإنما يسبقها مستوى الأداء العلمى ويليها الضبط الوراقى وجهود تنظيم الإنتاج الفكرى وإتاحته للمستفيدين. وقصارى القول أن خروج العربية من محنتها ورد اعتبارها يتطلب قدرا كبيرا من الجهد الواعى المخلص المكثف لتطوير طرق تدريسها، وتشجيع إستعمالها فى التعليم الجامعى والنشر العلمى وتخطى الفجوة المعجمية. ويخطئ من يتصور تحقيق ذلك على حساب الحرص على تعلم اللغات الأجنبية.

٩/٢ قصور الضبط الوراقى:

نظام الضبط الوراقى للإنتاج الفكرى العربى بكل مستوياته وعلى إختلاف فئاته النوعية والموضوعية قاصر إن لم يكن مهلهلا. ويرجع هذا القصور إلى عوامل كامنة فى نظام النشر ومؤسساته ومعاييره وضوابطه ومواصفاته وممارساته، وفى غياب الوعى الذى يقدر العمل الوراقى حق قدره، وفى غياب المكتبات الوطنية والمرافق الوراقية والقوانين التى تدعم دور هذه المكتبات والمرافق، فضلا عن تخلف التقنيات ويؤدى قصور الضبط الوراقى إلى غياب الدور الفاعل للإنتاج الفكرى العربى على المستويات الوطنية والقومية والعالمية. وكلنا يدرك أهمية التوثيق فى التغلب على بعض مظاهر تشتت الإنتاج الفكرى، والتعريف بهذا الإنتاج بالشكل المناسب فى أوساط المستفيدين المحتملين. وفضلا عن الحد من فرص الإفادة من الإنتاج الفكرى يؤدى قصور الضبط الوراقى إلى بعض المظاهر السلبية الأخرى كتكرار الجهود العلمية، وتكرار جهود الترجمة والتحقيق، بالإضافة إلى التزوير والإنتحال والسرقات العلمية... إلى آخر ذلك مما يدخل فى إطار القرصنة الفكرية وما يترتب عليها من تبديد الموارد وضياع الحقوق. وإذا صدق القول بأن «نصف العلم تنظيمه» فإنه يعنى أن نصف الجهد الفكرى العربى المعاصر ضائع فى خضم الفوضى الوراقية. ولاننسى أيضا أن قصور الضبط الوراقى ينعكس سلبا على الجهود الرامية إلى التعرف على خصائص الإنتاج الفكرى العربى، ومن ثم ترشيد أسس التعامل معه فى التجميع والتنظيم والإختزان والإسترجاع.

١٠/٢ الإعتماد على الإنتاج الفكرى الأجنبى:

ما لم يكن خاضعا للحظر الذى يحول دون نشره لدواعٍ أمنية أو إقتصادية، فإن الإنتاج الفكرى

العالمى يمكن أن يكون فى متناول الجميع عن طريق الإقتناء أو عن طريق البرامج التعاونية التى تتبناها وترعاها المنظمات الإقليمية والدولية، كبرنامج الإتاحة الدولية للمطبوعات الذى ترعاه منظمة الإفلا. ومن حسن الحظ فإن الإنتاج الفكرى الأجنبى، وخاصة الصادر منه فى المجتمعات الواعية، يحظى بنظام محكم للضبط الوراقى، نظام يعتمد على أحدث تقنيات المعلومات. ويتسم الإنتاج الفكرى العالمى المعاصر بضخامة الكم، وإرتفاع معدلات النمو، وإرتفاع معدلات التقادم أو التعطل، والتشتت الجغرافى واللغوى النوعى فضلا عن ارتفاع التكلفة. وما يحتاجه المجتمع العربى من الإنتاج الفكرى الأجنبى أكثر بكثير مما يمكن أن يقدمه فى المقابل. وباستثناء علوم الدين الإسلامى، فإنه لا اختلاف يذكر بين المجالات التخصصية فى مدى تأثر الإنتاج الفكرى العربى بالإنتاج الفكرى الأجنبى وإعتماده عليه. أما تأثير الإنتاج الفكرى العربى فى الإنتاج الأجنبى فيتخذ نمطا آخر مختلفا تمام الاختلاف، حيث يتفاوت أثر العربى فى الأجنبى تفاوتا ملحوظا من مجال إلى آخر، حيث يبلغ هذا الأثر أقصى مدى له فى الإنسانيات، ويتضاءل بشكل ملحوظ فى العلوم الإجتماعية، ويكاد يختفى تماما فى العلوم والتكنولوجيا. وهناك بعض الأساليب الصالحة لقياس التأثير المتبادل بين المجتمعات العلمية[١٢]، إلا أن هذه الأساليب لم تطبق بالنسبة للمجتمع العربى إلا فى أضيق الحدود، وفى مجالات موضوعية معينة[٩]، أى أن معالم الصورة لم تكتمل بعد على أساس منهجى.

١١/٢ الحواجز اللغوية:

الحواجز اللغوية ظاهرة ترتبط فى هذا السياق بالتشتت اللغوى للإنتاج الفكرى. وهناك، ببساطة، على المستوى العالمى حواجز لغوية بعدد ما هنالك من لغات مستخدمة فى الإنتاج الفكرى. وتتفاوت وطأة هذه الحواجز من مجتمع لغوى إلى آخر، ومن مجال موضوعى إلى آخر فى إطار نفس المجتمع اللغوى[١٣]. وهناك مجموعة من العوامل المؤثرة فى ذلك، منها نصيب اللغة الأم أو اللغة القومية فى الإنتاج الفكرى العالمى بوجه عام وفى مجالات موضوعية بعينها بوجه خاص، ومدى الإهتمام بتعلم اللغات الأجنبية، والوزن العلمى للمجتمعات اللغوية، ومدى اكتمال نظام الضبط الوراقى، ومدى توافر خدمات الترجمة العلمية. وهناك العديد من محاولات التعرف على أنماط التوزيع الجغرافى واللغوى للإنتاج الفكرى العالمى[١٤، ١٥]، وقلما نجد ذكرا للعالم العربى أو لدولة عربية معينة أو للغة العربية فى هذه التوزيعات، وإن ورد ذكرها فإن دائما ما يرد ضمن الفئة التجميعية «أخرى». وربما كان مرد ذلك فى المقام الأول إلى قصور نظام الضبط الوراقى للإنتاج الفكرى العربى من ناحية، وإلى تركيز معظم التوزيعات الإحصائية على مجالات العلوم والتكنولوجيا.

وقد اهتمت بعض المجتمعات اللغوية بالتعرف على ما تواجهه من حواجز لغوية[١٦، ١٧]. ولازلنا فى إنتظار جهود منهجية تستكشف أبعاد الحواجز اللغوية التى تواجه مختلف فئات المستفيدين من الإنتاج الفكرى فى الوطن العربى، لإستنباط أسس

تنظيم خدمة الترجمة العلمية وغيرها من سبل تخطى هذه الحواجز، كالاهتمام بتدريس اللغات الأجنبية، على المستويين الوطنى والقومى. فمما لا شك فيه أن الحواجز اللغوية من العوامل التى تحول دون تحقيق الإستثمار الأمثل لثروة المعلومات فى الوطن العربى. وهذه حقيقة قد لا نختلف حولها، ولكن ما مدى وطأة هذه الحواجز بالنسبة لمختلف الفئات الموضوعية والوظيفية للمستفيدين، هو السؤال الذى يمكن أن تجيب عنه هذه الدراسات المقترحة، حيث يمكن لنتائجها أن تؤكد أو تصحح بعض الأحكام الإنطباعية المتصلة بهذه القضية.

١٢/٢ قصور الموارد المالية لمرافق المعلومات:

تواجه المكتبات ومرافق المعلومات فى الغالبية العظمى من المجتمعات، ومنذ بداية السبعينيات ما يمكن أن يسمى بالمعادلة الصعبة. ويتكون الطرف الأول لهذه المعادلة من ضخامة كم الإنتاج الفكرى، والتزايد المستمر فى تكلفة إقتناء هذا الإنتاج، فضلا عن تزايد إحتياجات المستفيدين وتنوع هذه الإحتياجات. أما الطرف الثانى للمعادلة فهو إنكماش ميزانيات المكتبات ومرافق المعلومات. ويعنى الإنكماش هنا التناقص فى الإتجاهين، تناقص الميزانيات وإنحفاض قدرتها الشرائية نتيجة للتضخم. وتعانى المكتبات فى الغالبية العظمى من الدول العربية من هذه المعادلة الصعبة. ويضاعف من وقع صعوبتها بعض خصوصيات النظام العربى للمعلومات، كضعف البنى الأساسية وغياب البدائل. ولا يرجع انخفاض استثمارات مرافق المعلومات إلى عجز موارد الدولة بقدر ما يرجع إلى افتقار الإنفاق إلى الترشيد. ويتحمل المكتبيون والقائمون على مرافق المعلومات نصيبهم من المسئولية عن انخفاض هذه الإستثمارات؛ فمازال هؤلاء عاجزين عن الدفاع عن احتياجاتهم من الإستثمارات على أسس إقتصادية. وهم فى غالب الأحيان غير مؤهلين لذلك، إما لقصور فى التأهيل المهنى وإما لوضع الشخص فى المكان غير المناسب من وجهة نظر المصلحة العامة. ولو علم من بيدهم مقاليد الأمور المالية ما ترتب على التقتير على مرافق المعلومات لأدركوا مدى الجرم الذى يرتكب فى حق المجتمع.

١٣/٢ غياب التنسيق والتعاون:

نتيجة لضغوط المعادلة الصعبة التى سبقت الإشارة إليها فى الفقرة السابقة، لجأت المكتبات ومرافق المعلومات فى المجتمعات الواعية إلى تشكيل تكتلات تعاونية لتقاسم الموارد، حيث أدركت هذه المرافق عجزها عن أن تسلك سبيلها منفردة، وأن قدرتها على تلبية إحتياجات المستفيدين من خدماتها، وبشكل إقتصادى، إعتمادا على الموارد المتاحة، تتوقف عند حد معين. ويتراوح هذا الحد فى المكتبات التى تدار بطريقة علمية بين ٨٠٪ و ٩٠٪، وتتكفل الجهود التعاونية بما يتراوح بين ١٠٪ و ٢٠٪. ويستند تقاسم الموارد بين مرافق المعلومات إلى عاملين أساسيين، أولهما توزيع أعباء الإقتناء، وثانيهما تبادل المنفعة، ويتكفل كل مرفق من المرافق المتعاونة بقطاع بعينه من المقتنيات، أيا كانت الحدود التى يتم الإتفاق عليها لهذا القطاع. ولكى يكون هناك تبادل للمنفعة فإنه ينبغى وجود

وسيلة للتعريف بمقتنيات منظومة المرافق المتعاونة. وكانت هذه الوسيلة هى الفهارس الموحدة التى حلت محلها الآن شبكات المعلومات المعتمدة على الحاسبات وتقنيات الإتصالات بعيدة المدى. أما تبادل المنفعة بين أعضاء المنظومة أو التكتل فيتم عن طريق تبادل المستفيدين أنفسهم وتبادل الإعارة.

ومن شأن هذا التنسيق وهذه التدابير التعاونية التى مازلنا نفتقدها على جميع المستويات فى الوطن العربى، تحقيق الإقتصاد فى التكلفة، ودعم القدرة على تلبية احتياجات المستفيدين، ومن ثم الإرتفاع بمستوى فعالية التكلفة. ولازالت هناك معوقات تحول دون سيادة التعاون بين مرافق المعلومات فى الوطن العربى، وفى مقدمة هذه المعوقات قصور الموارد البشرية وغلبة النزعة الفردية الناتجة عن التفاوت فى مستوى التطور وفى مدى توافر الموارد المالية، فضلا عن تخلف التقنيات.

٢/١٤ الإسراف:

قد يتصور البعض وجود نوع من التناقض نتيجة لارتباط الإسراف بقصور الموارد المالية فى نفس السياق. إلا أن غياب التنسيق يؤدى فى معظم الأحيان إلى تكرار بلا مبرر فى المقتنيات، كما أن هذه المقتنيات قلما تستثمر من جانب المستفيدين بمستوى يبرر التكلفة وخاصة بالنسبة للمقتنيات المتخصصة. ويرجع انخفاض معدل الإفادة من هذه المقتنيات فى مرافق المعلومات العربية إلى عدة عوامل، منها قلة عدد المتخصصين، سواء كانوا من الباحثين أو من المسئولين عن إتخاذ القرارات، وإرتفاع نسبة الأمية المعلوماتية. ومن هنا ينخفض مستوى فعالية التكلفة، أما عائد التكلفة فنتركه جانبا الآن.

٢/١٥ تخلف التقنيات:

لكل مجتمع أن يختار من التقنيات ما يناسبه. ويعنى الإختيار الإحاطة بالبدائل المتاحة، والنظر فى هذه البدائل على ضوء مجموعة من المعايير ترتبط إرتباطا وثيقا بظروف المجتمع وإحتياجاته. وبعبارة أخرى، فإن التقنية المناسبة أو الصالحة فى مجتمع ما قد لا تكون كذلك وبنفس القدر فى مجتمع آخر. كما أننا يمكن أن نتفق أيضا على وجود حدود دنيا للتقنيات الصالحة فى كل عصر، وبناء عليها يمكن التمييز بين التطور بمعنى مواكبة مقتضيات العصر والحرص على الأخذ بأسبابه، والتخلف باعتباره العكس تماما. وعلى عكس بعض المجالات والنظم الأخرى، فإنه لا يمكن بحال لنظام المعلومات على أى مستوى من المستويات أن تنقطع صلته بما يجرى على المستوى العالمى. ونظام المعلومات ليس بدعا فى ذلك، فأمامنا الآن النظام الإقتصادى العالمى والنظام السياسى العالمى، وكلاهما متأثر إلى حد بعيد بنظام المعلومات ومؤثر فيه وربما بنفس القدر. من هنا تأتى أهمية الحرص على تطوير تقنيات المعلومات. ونصنف تقنيات المعلومات فى ثلاثة قطاعات؛ وهى تقنيات إنتاج أوعية المعلومات، وتقنيات تجهيز المعلومات وإختزانها وإسترجاعها، وتقنيات الإتصالات وتراسل البيانات. ومن حسن الحظ، فإن تطور عناصر معظم هذه التقنيات يسير وفق معادلة مشجعة لأنها تنطوى على زيادة مطردة فى الكفاءة فى مقابل تناقص مطرد فى التكلفة.

وتقنيات الحاسبات الإلكترونية خير شاهد على ذلك. وكل هذه التقنيات مرتبطة ببعضها البعض.

وتشمل تقنيات إنتاج أوعية المعلومات تقنيات النشر بكل أشكاله، النشر المطبوع، والنشر المسموع، والنشر الإلكترونى، والنشر بأشعة الليزر، والنشر بالمصغرات الفيلمية... إلى آخر ذلك من أشكال أوعية المعلومات. وقد تطورت تقنيات النشر المطبوع، كما نعلم من الحروف المسبوكة من الرصاص إلى التنضيد الضوئى المعتمد على تقنيات الحاسبات وتقنيات التصوير الضوئى فى نفس الوقت. وعلى الرغم من أن العالم قد قطع شوطا كبيرا فى التعامل مع النظم اللاورقية فى النشر الأولى والنشر الثانوى على السواء، فإن ممارساتنا مازالت تتعثر فى التعامل مع الورق وما يرتبط به.

والحاسب الإلكترونى، بقدرته الهائلة على الإختزان، وسرعته الفائقة فى التجهيز والإسترجاع، هو الأساس فى تطوير العمل فى المكتبات ونظم إسترجاع المعلومات، إلا أنه مازال بعيدا عن الغالبية العظمى من المكتبات ومرافق المعلومات فى الوطن العربى، بما فى ذلك المكتبات الجامعية والمكتبات الوطنية. ولا أرى مبررا لاستمرار هذا الحال طالما كانت لدينا القدرة على أن ندرك مواقع أقدامنا.

وتقنيات الإتصالات بعيدة المدى هى الأساس لكثير من مجالات نشاط النظام العربى للمعلومات، كالنشر الإلكترونى، وإسترجاع المعلومات على الخط المباشر والمشابكة... إلى آخر ذلك من مظاهر التواصل الترابط. وهناك تفاوت ملحوظ فى مدى تطور شبكات الإتصالات وتراسل البيانات فى الدول العربية. وما تجربة الساتل العربى (عربسات سابقا) بكل سلبياتها إلا دليلا على هذا التفاوت ونتيجة له فى نفس الوقت[٦]. وقد جاءت الإختلافات السياسية العربية لتؤكد هذا التفاوت وتعمق أبعاده. وقصارى القول، فإن تطوير تقنيات الإتصالات هو الأساس لتحقيق التنسيق والتعاون على جميع المستويات.

ونرجو أن يكون فيما سبق تشخيصا مبدئيا لبعض علل النظام العربى للمعلومات. كما نرجو أن يكون هذا الطرح المبدئى حافزا للباحثين فى قضايا المعلومات بمنظورها الوطنى والعربى، وربما وجدوا فى ثنايا الفقرات السابقة ما يمكن أن يشكل أساسا لفروض علمية يمكن التحقق منها بشكل منهجى. وإلى أن تؤتى هذه الجهود المنهجية ثمارها، فإننا نتناول فيما يلى، ووفقا لتصورنا، بعض مرتكزات النظام العربى للمعلومات، واضعين فى الاعتبار حاجة هذه المرتكزات وغيرها إلى مزيد من الدرس والتحليل لضمان سلامة القرار فى النهاية.

٣ـ مرتكزات مقترحة:

ربما يكون قد إتضح لنا مما سبق أن حرص كل دولة عربية على تطوير نظامها الوطنى للمعلومات، هو أهم ضمانات فعالية النظام العربى للمعلومات، طالما روعيت متطلبات التناغم والتكامل، من أهداف وسياسات واستراتيجيات وخطط وبرامج وأدوات وتقنيات، فى الممارسات الوطنية. وهناك مجموعة من الهيئات والمؤسسات نرى الحاجة إليها أكثر إلحاحا على ضوء واقع النظام العربى للمعلومات. ونعرض فيما يلى لهذه المؤسسات

بإيجاز، وذلك من حيث مدى الحاجة إليها ومقومات التنفيذ. ومما لا شك فيه أن كل واحدة من هذه المؤسسات بحاجة إلى مجموعة من الدراسات والجهود الإستكشافية والتخطيطية والتنفيذية، وربما كانت بذور بعضها كامنة فعلا فى البيئة العربية.

١/٣ المؤسسة العربية لتطوير النظم:

ينبغى ألا يغيب عن بالنا أن اللغة العربية من أهم، إن لم تكن أهم العوامل المحددة لهوية النظام العربى للمعلومات والمؤثرة فى هذا النظام. ويتوقف تطوير هذا النظام والارتفاع بمستوى فعاليته وكفاءته على القدرة على إستثمار هذه اللغة بكامل طاقتها فى جميع عناصر النظام، بدءا باستعمالها فى قنوات النشر على إختلاف فئاته ومستوياته، وإنتهاءً بتطوير الحاسبات الإلكترونية وغيرها من تقنيات المعلومات القادرة على التعامل مع العربية بشكل فعال، مروراً بالقوائم الإستنادية ولغات التكشيف، وغير ذلك من الأدوات المتأثرة بالنظام اللغوى العربى. ومما لا يخفى على أحد أن تقنيات النظام العربى للمعلومات تعتمد على فتات موائد التطورات التقنية فى المجتمعات المتقدمة، إن لم تكن نفايات هذه التطورات. ولا يمكن لهذه الحال، إذا ما استمرت، أن تكرس التبعية المطلقة فحسب، وإنما يمكن أيضا أن توسع هوة التخلف. وكان من نتيجة هذه التبعية، على سبيل المثال، أن فرضت على اللغة العربية نظم إلكترونية صممت للتعامل مع لغات مختلفة عنها معنى ومبنى. وقد ركزت جهود تعريب هذه النظم على أجهزة المدخلات والمخرجات، أو واجهات التعامل Inter-face.

ولا مخرج لنا من دائرة التبعية والتخلف هذه إلا بوجود صناعة عربية لتقنيات المعلومات بكل عناصرها من العتاد والبرمجيات. صناعة تراعى خصوصيات اللغة العربية، وتستثمر كامل إمكاناتها[٦، ٩]. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا فى ظل مؤسسة عربية قادرة على جمع شتات الخبرات العربية المتخصصة فى مختلف المجالات المعذية لهذه الصناعة، كالهندسة والرياضيات والمنطق وعلم اللغة وخاصة علم اللغة الحاسبى Computational linguistics وعلم النفس والذكاء الإصطناعى وتنظيم المعلومات. والخبرات العربية المؤهلة للنهوض بهذه الصناعة متوافرة فعلا، إلا أنها بحاجة إلى تنظيم ينسق جهودها ويكفل إستثمار هذه الجهود على نحو مناسب. وهذه الخبرات موزعة فى الجامعات ومراكز البحوث وبعض الشركات والمؤسسات فى شتى أنحاء الوطن العربى. أضف إلى ذلك أن مثل هذه الصناعة بحاجة إلى إستثمارات مالية ضخمة تستلزم تكتل الموارد العربية، حيث لا يمكن لدولة بعينها أن تتحمل تبعاتها، لأن عائدها ببساطة لا يقتصر على دولة دون غيرها.

٢/٣ المورقة العربية:

بدأ التفكير فى المورقة العربية (المركز الببليوجرافى العربى) فى نهاية السبعينيات، فى ظل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ممثلة فى إدارة التوثيق والمعلومات، حيث أجريت بعض الدراسات التمهيدية[١٨]، كما صدرت بعض الأعمال الوراقية التى تغطى الإنتاج الفكرى

العربى، «كالنشرة العربية للمطبوعات» كوراقية قومية، و «دليل الدوريات العربية الجارية». كما صاحب ذلك أيضا صدور «نشرة المستخلصات العربية» كجهد مشترك بين كل من إدارة العلوم بالمنظمة وإتحاد الجامعات العربية والمركز القومى للإعلام والتوثيق فى القاهرة. وبينما استمر صدور «النشرة العربية للمطبوعات» تعثرت «نشرة المستخلصات العربية». ونظرا لاعتمادها على ما يرد إليها من بيانات من الدول العربية، فإن «النشرة العربية للمطبوعات» لم تصل يوما إلى حد التغطية الوراقية الشاملة للكتاب العربى، كما أنه لم يكن من أهدافها المبدئية تغطية الكتب الصادرة فى مصر حتى لا تكرر جهد «النشرة المصرية للمطبوعات». هذا بالإضافة إلى أنها تبدو الآن عاجزة عن تحقيق الفورية فى التعريف بالكتاب العربى.

ولا مجال للإستطراد فى بيان مظاهر القصور فى النظام الوراقى العربى وأسباب هذا القصور، ويمكن القول بأن النظام العربى للمعلومات يبدو مفككك الأوصال بدون نظام وراقى منضبط. كذلك يبدو الإنتاج الفكرى العربى على هامش النظام العالمى للمعلومات. ويقصد بالإنضباط هنا ما يلى:

أ ـ إكتمال التغطية بحيث تشمل جميع أشكال أوعية المعلومات العربية، المنشورة منها والرمادية، أيا كانت لغتها.

ب ـ تحقيق الفورية فى التعريف.

جـ ـ إتباع الأساليب المناسبة لكل نوعية من الأوعية، والكفيلة بتحقيق الإرتباط الوثيق بالنظام العالمى للمعلومات.

د ـ إستخدام القنوات المناسبة للبث، إعتمادا على التقنيات الحديثة.

ونظرا لتعدد فئات المؤسسات التى ينبغى أن تشارك فى هذا النشاط، فضلا عن عزوف القطاع الخاص عن الإستثمار فيه لإرتفاع إحتمالات المخاطرة فى الظروف الراهنة، فإنه ربما كان من المناسب أن يعهد بالمهمة كاملة إلى مؤسسة عربية تتوافر لها المؤهلات المناسبة. ويمكن لهذه المؤسسة ممارسة نشاطها بالتنسيق والتعاون مع المكتبات الوطنية أو المكتبات التى تقوم مقامها، والجامعات، ومراكز البحوث، ومكاتب براءات الإختراع، وهيئات المواصفات القياسية، وإتحادات الناشرين، والجمعيات المهنية والعلمية، وذلك على المستويين الوطنى والعربى. ونظرا لحاجتها إلى نظم إلكترونية غير تقليدية فإن ينبغى أن توثق المورقة العربية علاقتها بالمؤسسة العربية لتطوير النظم. ويمكن لاحتياجات المورقة العربية أن تمثل تحديا حقيقيا للمهتمين بتقنيات المعلومات، وخاصة فيما يتصل بالنظم متعددة اللغات والهجائيات.

ويمكن أن يكون من بين مهام المورقة العربية تجهيز وإتاحة مراصد البيانات التالية:

أ ـ الوراقية القومية العربية، لتغطية الكتب الصادرة فى جميع الدول العربية.

ب ـ الوراقية التجارية العربية، لتغطية الكتب العربية المتوافرة فى سوق النشر.

جـ ـ دليل الدوريات العربية الجارية، مع رصد كل ما يطرأ على الدوريات من تغيرات.

د ـ منظومة من كشافات الصحف والدوريات

العربية، تغطى الإهتمامات العامة والإهتمامات التخصصية.

عـ ـ منظومة من نشرات المستخلصات الخاصة بالإنتاج الفكرى العربى، موجهة وفقا للاهتمامات التخصصية، وقادرة على وضع الإنتاج العربى على خريطة النظام العالمى للمعلومات.

و ـ مجموعة من كشافات الإستشهاد المرجعى للإنتاج الفكرى العربى. ولا تقتصر أهمية مثل هذه الكشافات على الضبط الوراقى وإسترجاع المعلومات، وإنما تعد فى نفس الوقت مصدرا هاما للبيانات اللازمة لدراسة خصائص الإنتاج الفكرى العربى، ومن ثم القطاع الوثائقى فى النظام العربى للمعلومات.

ز ـ نشرة مستخلصات للأطروحات التى تجيزها الجامعات العربية.

ح ـ دليل بالمؤتمرات العربية، وإستخلاص لما يقدم إلى هذه المؤتمرات من أبحاث.

ط ـ نشرة مستخلصات لبراءات الإختراع العربية وأخرى للمواصفات القياسية.

ى ـ نشرة مستخلصات لتقارير البحوث العربية.

ويمكن لإتاحة هذه المراصد للمستفيدين أن تتحقق عبر ثلاث قنوات، وهى الطباعة، والإسترجاع على الخط المباشر، والاسطوانات البصرية المكتنزة.

٣/٣ المؤسسة العربية لخدمات إسترجاع المعلومات:

صاحب تطور سبل التعامل مع مراصد البيانات وبنوك المعلومات من التجهيز على دفعات إلى الإسترجاع على الخط المباشر، منذ بداية السبعينيات، نشأة فئة جديدة من المؤسسات، تقوم بدور الوساطة بين منتجى مراصد البيانات وبنوك المعلومات من جهة والمستفيدين من هذه المراصد والبنوك من جهة أخرى. وكانت مؤسسة ديالوج Dialog التى نشأت فى كنف شركة لوكهيد لنظم المعلومات فى مقدمة هذه المؤسسات، ثم تبعها عدد من المؤسسات الأخرى فى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وأوربا(١٣). وبدأت بعض المكتبات ومرافق المعلومات العربية تتعامل مع هذه الفئة من المؤسسات منذ نهاية السبعينيات. ونظرا لبساطة المقومات التقنية لهذا النمط من التعامل تزايد عدد المرافق العربية التى تقدم خدمات الإسترجاع على الخط المباشر. وقد تضافرت مجموعة من العوامل التى ترتب عليها انخفاض مستوى فعالية الإفادة من هذه الخدمات فى المجتمع العربى. ومن بين هذه العوامل قلة عدد المستفيدين، وإرتفاع تكلفة التعامل مع النظم المضيفة، والإشتراك فى مراصد البيانات وبنوك المعلومات، والتعامل مع شبكات الإتصالات... إلى آخر ذلك من عناصر التكلفة الأساسية.

ومنذ منتصف الثمانينيات ظهر شكل جديد من قنوات إتاحة مراصد البيانات وبنوك المعلومات، وهو الأسطوانات البصرية المكتنزة. وهناك تزايد مطرد فى

عدد المراصد والبنوك المتاحة فى هذا الشكل، فضلا عن تطور تقنيات التعامل معه. وقد أدى ذلك إلى إتساع نطاق الإفادة منه. ومقارنة بالخط المباشر فإن الاسطوانات البصرية المكتنزة أقل تكلفة بالنسبة للمستفيد، حيث لا تنطوى الإفادة منها على التعامل مع نظم مضيفة أو شبكات للإتصالات بعيدة المدى. إلا أن محتواها، فى مقابل ذلك، لا يتجدد بنفس معدلات الفورية التى تتجدد بها المراصد والبنوك المتاحة على الخط المباشر. ويعنى ذلك بوجه عام صعوبة المفاضلة بين الشكلين، ويتوقف القرار النهائى على ظروف كل مكتبة وتوقعاتها وخدماتها.

وكما تستخدم لأغراض البحث الراجع فى الإنتاج الفكرى، تستخدم مراصد البيانات أيضا للبحث الجارى، سواء لأغراض الإحاطة الجارية أو البث الإنتقائى للمعلومات، أو لأغراض إنشاء مراصد بيانات محلية موجهة لخدمة أهداف معينة إعتمادا على التسجيلات المستقاة Downloading من مراصد بيانات متعدد. وربما كان من دواعى الإقتصاد الناتج عن التنسيق، وتوفير خدمات الإسترجاع بتكلفة تتناسب وظروف المستفيدين فى الوطن العربى، ومن ثم الإرتفاع بمستوى فعالية التكلفة، وكذلك إتاحة الإفادة من مراصد البيانات العربية خارج حدود الوطن العربى، وجود مؤسسة عربية تقوم بدور الوساطة بين منتجى مراصد البيانات وبنوك المعلومات الأجنبية والعربية، من جهة، والمستفيدين من هذه المراصد والبنوك داخل الوطن العربى وخارجه.

٤/٣ المركز العربى للإمداد بالوثائق:

من الطبيعى أن تؤدى الإفادة من خدمات إسترجاع المعلومات، سواء على الخط المباشر، أو إعتمادا على الإسطوانات البصرية المكتنزة، إلى تنشيط الطلب على الوثائق. وعادة ما تكشف مخرجات هذه الخدمات، المعتمدة على مراصد لا تتقيد بالحدود الجغرافية أو اللغوية، عن مدى ثراء أو فقر مقتنيات المكتبات التى يتعامل معها المستفيدون. ولا ننسى أن تزايد الإفادة من هذه الخدمات يؤدى إلى تزايد الطلب على تبادل الإعارة بين المكتبات ومراكز الإمداد بالوثائق. وهناك من الشواهد ما يدل على فقر مقتنيات المكتبات العربية بوجه عام. وما لم يكن هذا الفقر راجعا إلى قصور الموارد المالية فإنه يمكن أن يرجع إلى حداثة نشأة بعض المكتبات، وغياب السياسات الرشيدة لتنمية المقتنيات أو صعوبة إقتناء نوعيات بعينها من أوعية المعلومات... إلى آخر ذلك من العوامل المحتملة. ويمكن لأبعاد هذا الفقر أن تتكشف بشكل أوضح مع التوسع فى خدمات إسترجاع المعلومات فى الوطن العربى. ولا يمكن لعلاج هذا الفقر أن يتم بإعتماد كل مكتبة على مواردها الذاتية، ولا بالإعتماد على خدمات مراكز الإمداد بالوثائق فى الدول الأجنبية، كمركز المكتبة البريطانية للإمداد بالوثائق BLDSC، ومركز معهد المعلومات العلمية ISI للإمداد بأصول المقالات، ومركز الإمداد بالوثائق الناشئ فى المركز القومى للمعلومات العلمية فى مدينة نانسى فى فرنسا، على سبيل المثال لا الحصر.

ويمكن أن نتساءل، ما الذى يمكن أن يحدث

لو ترك الأمر لكل مكتبة على حدة؟ هل يمكن أن تتوافر الموارد المادية الكافية؟ وإذا توافرت الموارد المادية فهل يمكن إقتناء ما يلبى قدرا مناسبا من إحتياجات المستفيدين فعلا؟ وإذا تحقق ذلك، فهل يمكن لفعالية التكلفة أن تبرر الإنفاق، أم أننا سندخل دائرة الإسراف؟ وفى حالة اللجوء إلى المراكز الأجنبية للإمداد بالوثائق فهل يمكن تبرير ذلك من وجهة نظر إقتصادية مقارنا بتكلفة دعم مقتنيات المكتبات العربية؟. وإذا كان التعامل مع المراكز الأجنبية أفضل من وجهة النظر الإقتصادية فمن يتحمل مقابل الخدمة؟ إذا كان على المستفيد تحمل هذا المقابل فهل فى مقدوره ذلك؟ كل هذه وغيرها أسئلة ملحة فى هذه المرحلة التى تمر بها المكتبات العربية، وتتطلب الإجابة عنها جهدا منهجيا مكثفا. وربما ينتهى مثل هذا الجهد إلى ضرورة وجود مركز عربى للإمداد بالوثائق. وإذا ما كان هذا هو القرار فعلا فإن الأمر يستلزم جهدا منهجيا لا يقل أهمية، لاختيار الموقع المناسب لمثل هذا المركز، وتحديد مسئولية التنفيذ ومقوماته ومتطلباته المادية والبشرية والتنظيمية، ومراحل التنفيذ، ونظم الإدارة والتشغيل، ونوعيات الخدمات، وسبل تقديمها، وضوابطها.

ويخطئ من يتصور أن بإمكان مثل هذا المركز أن يعفينا من تبعات دعم المكتبات وتنمية مقتنياتها، لأن كل مكتبة سوف تظل ملتزمة بتلبية احتياجات مجتمع المستفيدين منها فى حدود معينة، بعدها تتجه نحو تبادل الإعارة بين المكتبات، وأخيرا إلى هذا المركز كملجأ أخير. ويعنى ذلك أن هذا المركز العربى لن يكون بديلا عن الخطط والشبكات التعاونية الوطنية والنوعية والموضوعية، ويمكن أن يركز على قطاعات نوعية معينة من الإنتاج الفكرى العربى والأجنبى. وربما تغطى هذه القطاعات الإنتاج الفكرى الرمادى فى الأساس. كذلك يمكن لمقتنيات المكتبات الكبرى على الأقل أن تمثل رصيدا احتياطيا لموارد هذا المركز.

٥/٣ المركز العربى للترجمات:

تقوم فكرة هذا المركز على مجموعة المسلمات التالية:

أ ـ أهمية الدور الثقافى والحضارى للترجمة.

ب ـ دور الترجمة العلمية فى تخطى الحواجز اللغوية.

ج ـ وطأة الإحساس بالحواجز اللغوية فى الوطن العربى.

د ـ ندرة المترجم العلمى، ومن ثم إرتفاع تكلفة الترجمة العلمية.

هـ ـ ليس من الضرورى أن تكون الترجمة منشورة.

و ـ حتمية تضافر الجهد العربى فى الترجمة العلمية.

ز ـ ضرورة التعريف بالترجمات لتوسيع دائرة الإفادةمنها.

ح ـ أفضلية العربية كلغة مستهدفة Target lan-guage.

وطالما آمنا بأن الإنتاج الفكرى المنشور تراث

بشرى مشترك، والتشتت اللغوى أحد سمات هذا التراث، فإننا ندرك كيف تقيم الترجمة جسورا بين الحضارات. وتتيح هذه الجسور فرصة التفاعل المثمر بين الحضارات والثقافات والمجتمعات اللغوية المختلفة، ومن ثم نمو المعرفة البشرية كنسيج متكامل. فرغم النمو التراكمى للإنتاج الفكرى فإن المحتوى المعرفى لهذا الإنتاج ينمو بشكل تفاعلى. ولا يشكل التشتت اللغوى عائقا لهذا التفاعل. ويرجع الفضل فى ذلك إلى الترجمة التى إرتبطت منذ القدم بالنشاط العلمى. وكلنا يعلم أثر الترجمة فى إزدهار النشاط العلمى فى الحضارة العربية الإسلامية، ودور الترجمة فى النهضة الأوربية، وأثر إطلاق ما كان يعرف بالإتحاد السوفيتى لأول قمر صناعى (سبوتنك ١) فى أكتوبر ١٩٥٧ على تزايد الإهتمام بترجمة الإنتاج الفكرى من اللغات المستخدمة فى هذه المنطقة من العالم إلى اللغات الأوربية وفى مقدمتها الإنجليزية. وكان للولايات المتحدة الأمريكية فضل الريادة فى ذلك إلا أنها أدركت الحاجة إلى التعاون وتضافر الجهود. ومن هنا نشأت فكرة المركز الدولى للترجمات فى هولندا.

ويمثل المركز المقترح فى هذا السياق تجمعا للترجمات وليس تجمعا للمترجمين. أى أنه لا يغنى عن تنظيم خدمة الترجمة العلمية على المستوى الوطنى، حيث يتلقى ناتج الجهود الوطنية، ويعمل على تنظيمها والتعريف بها وتيسير سبل الإفادة منها. ومن الممكن تلخيص مهام هذا المركز على النحو التالى:

أ ـ تجميع الترجمات التى تتم فى جميع الدول العربية بالإتفاق مع مرافق المعلومات الوطنية.

ب ـ تنظيم الترجمات بشكل ييسر الإفادة منها من جانب المستفيدين المحتملين وفقا لضوابط وأسس يتم الإتفاق عليها.

جـ ـ التعريف بما يتجمع لديه من ترجمات إعتمادا على القنوات الوراقية المناسبة.

د ـ العمل على تنسيق خدمات الترجمة على المستوى القومى بما يكفل تجنب تكرار الجهود.

هـ ـ رعاية دليل المترجمين العرب الذى يتضمن المعلومات الأساسية حول القادرين على الإضطلاع بدور إيجابى فى الترجمة إلى العربية والراغبين فعلا فى ممارسة هذا الدور.

و ـ العمل على تطوير المعجمات ثنائية اللغة فى مختلف التخصصات إعتمادا على ما يتوافر لديه من رصيد الترجمات.

وعلى ذلك يمكن لهذا المركز بالتعاون مع المجامع اللغوية وغيرها من الهيئات والمؤسسات الراعية للغة العربية والعاملة فى مجال التعريب، ومرافق المعلومات، النهوض بحركة الترجمة العلمية ودعم دورها فى خدمة النشاط العلمى فى الوطن العربى.

٤ـ خاتمة:

طوفنا فى هذه العجالة ببعض عناصر ومقومات النظام العربى للمعلومات بإعتباره نظاما فرعيا من نظام عالمى، وبإعتباره أيضا يتكون من مجموعة من

النظم الوطنية. وحرصنا على تأكيد ضرورة الإهتمام بهذه المستويات على قدم المساواة، لتحقيق النمو المتوازن. وقد توقفنا قليلا أمام العلل التى يعانى منها النظام العربى للمعلومات فى الوقت الراهن، وتبين لنا كيف تمثل كل هذه العلل حلقات فى سلسلة متصلة، حيث تتأثر هذه الحلقات ببعضها البعض. ثم ركزنا بعد ذلك، وبشكل مبدئى على مجموعة من المؤسسات التى نراها جديرة بالإهتمام فى إطار الظروف الراهنة للنظام العربى للمعلومات. وما سجلناه حول هذه المؤسسات ليس سوى انطباعات أو أفكار أولية، قابلة فى أحسن الظروف للمراجعة المنهجية. ويمكن للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إذا ما توافرت لها الإمكانات والموارد المناسبة، أن تضطلع بدور أساسى فى رعاية هذه المؤسسات. وليس لنا هنا سوى مطلب بسيط، وهو أن تظل هذه المؤسسات وما يرتبط بها بمنأى عن التقلبات السياسية العربية. فهل من سبيل إلى توفير هذه الحصانة؟ وينبغى أن ندرك فى هذا السياق أن المعلومات هى العمل الجاد البناء، وأن النظام العربى للمعلومات أهم مقومات وأهم ضمانات هذا العمل على الصعيد العربى، ونرجو أن نأخذ بالأسباب، وعلى الله قصد السبيل.

المراجع

(١) حشمت قاسم. الإتحاد الدولى للتوثيق والدور العربى فى نشاطه. مجلة المكتبات والمعلومات العربية، مج ٤، ع ١؛ يناير ١٩٨٤. ص ص ٥ ـ ٣٤.

(٢) حشمت قاسم. المعلومات والأمية المعلوماتية فى مجتمعنا المعاصر. الإتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات. ع ١، ١٩٩٤. ص ص ١٥ ـ ٣٠.

(٣) حشمت قاسم. مدخل لدراسة المكتبات وعلم المعلومات. القاهرة، مكتبة غريب. ١٩٩٠.

(4) Aines, Andrew A. Internationalization of scientific and technical information programs: opportunity and challenge. in: Manfred Kochen (edt.) Information for action, from knowledge to wisdom. London, Academic Press, 1975. pp. 139 - 152

(5) Dierickx, Harold. Information policy and libraries in the European Community. in: Mary M. Huston and Maureen Pastine (edts.) In the spirit of 1992; access to Western European libraries and literature. New York, Haworth Press, 1992. pp. 5 - 48.

(٦) حشمت قاسم. نظم المعلومات المبنية على الحاسوب وشبكات المعلومات فى الوطن العربى. ندوة إستراتيجية التوثيق والمعلومات فى الوطن العربى. تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ٧ ـ ١٠ ديسمبر ١٩٩٣.

(٧) ميدوز، چاك. آفاق الإتصال ومنافذه فى العلوم والتكنولوجيا، ترجمة حشمت قاسم. القاهرة، مكتبة غريب. ١٩٧٩.

(٨) أنطوان زحلان. العلم والسياسة العلمية فى الوطن العربى. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩.

(9) Hishmat M. A. Kasem. Arabic in specialist information systems; a study in linguistic aspects of information transfer. Ph. D. Thesis, London University, 1978

نشرت هذه الأطروحة على حلقات فى «مجلة المكتبات والمعلومات العربية»

(١٠) أنطوان زحلان. الإنتاج العلمى العربى. فى: تهيئة الإنسان العربى للعطاء العلمى. عمّان، مركز دراسات الوحدة العربية وموسسة عبد الحميد شومان، ١٣ ـ ١٦ مايو ١٩٨٥. ص ص ١١٥ ـ ١٤٦.

(١١) فوزى حسين حماد وسامية محمد رشاد. مؤشرات النشر العلمى؛ تقويم مقارن لأداء النشر العلمى فى ٣٢ دولة منها مصر. المؤتمر السنوى السابع والعشرون فى الإحصاء وعلوم الحاسب وبحوث العمليات ـ ندوة النشر العلمى فى مصر؛ العقبات والتطوير. القاهرة، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية ـ جامعة القاهرة، ١٩ ـ ٢١ ديسمبر ١٩٩٢. ص ص ٣ ـ ٣٤.

(١٢) لانكستر، ولفرد. نظم إسترجاع المعلومات، ترجمة حشمت قاسم. القاهرة، مكتبة غريب، ١٩٨١.

(١٣) حشمت قاسم. خدمات المعلومات؛ مقوماتها وأشكالها. القاهرة، مكتبة غريب، ١٩٨٤.

(14) Guha, Bimalendu. Study on the language barrier in the production, dissemination and use of scientific and technical information... Paris, Unesco, 1985.

(15) Large, J. A. The foreign language barrier; problems in scientific communication. London, Andre Deutsch, 1983.

(16) Wood, D. N. The foreign-language problem facing scientists and technologists in the United Kingdom; report of a recent survey. *J. Doc.* vol. 23, no. 2; April, 1967. pp. 117 - 129.

(17) Hutchins, W. J.; L. J. Pargeter and W. L. Saunders. University research and the language barrier. *J. of Librarianship*, vol. 3, no. 1; Jan. 1971. pp. 1 - 25

(١٨) حشمت قاسم وعبدالرحيم صبرى وعايدة نصير. دراسة جدوى إنشاء المركز البيليوجرافى العربى. القاهرة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٧٩.

obeikandl.com